جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســـــم: العلوم الاقتصادية **السنة الجامعية: 2023/22**

المستوى: أولى ماستر اقتصاد وتسيير المؤسسات **المـــدة: ساعـــة ونصف**

الإجابة النموذجية لامتحان قانون الاستثمار

أولا: عرف قانون الاستثمار الجديد (القانون رقم 22-18 المؤرخ في 2022/07/24)مساراً طويلاً قبل صدوره ومر بالعديد من القراءات والتعديلات حيث حرص الرئيس شخصياً على كل مرحلة من مراحل إعداده وطلب في أكثر من مرة إعادة صياغة بعضا من مواده. وهذا المسعى يوضح بصورة جلية الأهمية التي تمنحها الجزائر لهذا القانون في هذه المرحلة الحساسة من الحياة الاقتصادية للبلاد. تبعا لما سبق، إلى ما يهدف هذا القانون ؟.

ترمي أحكام هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار، بهدف:

1. تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية،
2. ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة،
3. تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية،
4. إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة،
5. تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
6. تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية،
7. تدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

ثانيا: تتمثل هذه الاستثمارات حسب المادة 4 من القانون رقم 22-18 المؤرخ في 2022/07/24 المتعلق بالاستثمار، في:

– اقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج،

– المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية،

– نقل أنشطة من الخارج.

ثالثا: المقصود بالمنصة الرقمية للمستثمر والهدف منها؟

تعرف المنصة الرقمية على أنها: الأداة الإلكترونية لتوجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها، وهي تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات واستكمال جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الإنترنت، وتسمح بتكييف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الاستثمار ونوع الطلبات.

– الهدف من المنصة الرقمية: حسب نص المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22–298 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 تهدف المنصة إلى:

– التكفل بعملية إنشاء الشركات والاستثمارات و تبسيطها وتسهيلها.

– تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.

– ضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها و كيفيات فحص و معالجة ملفات المستثمرين.

– الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية.

– السماح للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم عن بعد.

– تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد و مردودية الأعوان و جودة الخدمة المقدمة.

– تحسين أداء المرافق العامة وجعلها أكثر إتاحة وذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين.

– تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار، والسماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية.